

ليحسن جزاء الفاعل مع به مع انه ليس صفه شبيهة الخن قولها وصوغها من اذم قال الشيخ
بجاز في التسميل صوغها من المعدى بشرط ان يقصد به الثبوت بحيث لا يكون في اللفظ استعدادا بشرط
اصل التسميل واجاده الفاعل بطلاناً فصل ثانياً قول قال وفي اللفظ صوغ قولها لما ذكره ان
قام ليس قولها لجمال شرط في عملها ولكن وصفها كذلك كقولها اذا عجز الثبوت والمقرب
من ضرورة الى مفاخرته هنا اورد من قول في كافيه والاعتقال واقتضا الخالق شرطان في صوغ
ذي المعامل وفي التذود وتختص الى كافي في شرحه واعتني به الماضي المستعمل الى زمن الخال ولم
يذكر ان الحاجب قولها وعلى اسم فاعل المعجزة يرد عليه ان نصب اسم الفاعل على المعجزة ونصبها
على التسمية بالمفعول وقد صرح به ابن الحاجب والتذود اذ انه في التكره على التسمية قولها
على الحد الذي قد عجز الالف في اسم الفاعل من الاعتقاد لم يذكره ابن الحاجب ولا التذود ولا يد
وقول ابن الحاجب وتعمل عمل فعلها اشتد في الايراد كقول ابن مالك في شرح الكافية اولم يذكرها
لما كان ذلك ثم كافيها لافاضه اسم الفاعل حتى ارجع الى الاعتقاد منه قولها وسبق ما عمل فيه كقول
ابن قاسم كان اول ان يقدم على قوله وعلى اسم فاعل البيت لانه تامة الزوق كمن يان شرطها
من قولها بين عملها فلذلك اخره عنه قولها وتوهمه دا سببها ونصب وفي التذود والمفعول
اليسبي اورد عليه احوال الاول الفاعل في ضميرها اذ متصل ولا يطلق على الرب في واجب
لان المولد به غير المجهول الذي في انه يستعمل المرفوع والمنصوب والمجوز وهذا الشرطان
بالجيبين اما مرفوعا مجوزا ان يكون سببها وغيره تسمية ذكر في الالف بينهما وبين
اسم الفاعل فقول الاول الفاعل لا يرد في الالف لانه لا يرد في الالف في الالف بينهما وبين
المخالفين ايها لا يكون الخبر لجمال الثالث ولم يذكرها ابن الحاجب وذكر ابن الحاجب
فوقها تارة ايها لا تكون مواضع المضاف في قولهم فارغ والنصب وجوه في السبب اما
اذا عملت في ضمير فان عملها فيه ان باشرته وطلبت من الالف بالاضافة كجرت برجل
حسن الوجه جميله ونصب ان فضلت او زنت كجرت عن الناس ذره وكراشها وزيد
الحسن الوجه والجميله **قول ابن الحاجب** والرفع على الفاعل زاد في التذود اورد في قوله
في شرحه من ضمير مستعمل في الصفة **قول التذود** وتسمية ضميرها او تسمية الاول اذا كان معرفة
والثاني اذا كان نكرة وقد صرح به ابن الحاجب وقال بعض البصريين مجوز كون المقرون
باله والمضاف الى المقرون بضميرها اذ لم يجرى ان وهي تزعمه كوفيه قلست

وق

وقل جزمه به ابن الحاجب في الواوية فقال وارفع على الفاعل والنصب اذ لا
صحة في واجد مضافا مسعدا وقيل نصفه على السبب وقيل بالفرق على الترتيب
قول ابن الحاجب والتذود والمجوز على الاضافة بل هي من رقع والنصب لان التسميل
على الاول والثلاثين واكثرهما على الثاني **قول التذود** لان كان الالف وهو الخال
منها يرد عليه ما اذا اخلا منها ولكن اذا اضيف لما فيه الالف فان مجوزا مجزيا وقد صرح به
في الالف فقال ولا تجوز بصاع السمي من الالف ومن اضافة لتاليها ويرد عليها ما اذا
خلت من الالف لكن اضيف ضمير هو في مرجعه فان مجوزا ايضا كما صرح به في التسميل
وتقديم مسابا لهما ان الصفة باللام مجزوءه ويعملها مضافا وباللام مجزوءه عنها فنده
سنة والمفعول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجوز صارت ثمانية عشرة ذكرها
ابن مالك في شرح الكافية ستة وثلاثين لان المضاف يشتمل المضاف اليه ما فيه الالف والالف
والى مضاف الى الضمير الموصوف قبل ويحتمل الى سماع ومثاله سررت بامرأة حسن وجهي
جاءتها جميلة الفة فالالف مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى جاربه والجاره ايضا
الى ضمير الموصوف وراى في شرح التسميل ان يكون مضاف الى المفعول صفة اخرى او الى موصول
او الى موصوف تشبهه والمجوز يشتمل الموصول والموصوف وما سواهما وبذلك كملت
الاقامة ستة وثلاثون حاصل من مرتبة ستة وهي الرفع والنصب والجرع الالف ودونها
في احوال العول الاحد العشرة المذكورة ثمانية في المضاف وثلاثة في المجزوء وقد عمل ذلك
قول الالف فارغ بها والنصب وجرع الالف ودون الالف والنصب وما اتصل بها مضافا
او مجزوءا وقلت في الواوية فارغ بها والنصب وجرع الالف وذا اضافة وما خلا وتخص
بالالفية ايراد وهو انه لم يرد بين اقسام الجازم فاشوبانها متوهم وليس له لك بل تنقسم
الى حسن وتسميم ومتوسط فالحسن ما فيه ضمير واحد والقيح ما عرى عن الضمير والمتوسط ما لم يذكر
الضمير الا ما صرح بمبعده وقد ذكر فيه ابن الحاجب فقال ما كان ضمير ان حسن وما لا ضمير فيه
تسميم وقال ابن مالك في التخص بل اضمير ضمير ان ضعيف وما لا ضمير فيه تسميم وهو اضعف منه
قول ابن الحاجب انما نعلمها تحتها في الحسن وجهه والحسن وجهه هو على تسميم وعلى
ما في الالف يريد المتعجب نحو الحسن وجهه والالف وجهه وضابط ان يكون الضمير
بال فاعل المفعول من الالف والاضافة الى ما فيه الالف والضمير ما فيه تسميم والالفية